مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد
https://jfpsu.journals.ekb.eg/

P-ISSN: 2356-6493 E-ISSN:2682-3551

العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة بالإكراه بعد ثورة ٢٥ يناير

سهام مختارفؤاد رياض
باحثة ماجستير بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب ، جامعة بورسعيد

10.21608/jfpsu.2024.256557.1320

This is an open access article licensed under the terms of the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0). http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة بالإكراه بعد ثورة ٢٥ يناير

مستخلص

تهدف الدِّراسة بوجه عام إلى رصد وتحليل جريمة السرقة بالإكراه بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وتحديد دور الأمن في مواجهة هذه الجرائم والسيطرة عليها ، وذلك من خلال التعرف علي ماهية السرقة وأنماطها، ورصد التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري عقب ثوره ٢٥ يناير والتي أدت إلى ارتفاع معدلات جريمة السرقة. ودِّراسة معدلات ومؤشرات السرقة بعد الثورة مع عمل تحليلي سوسيولجي لهذه الجريمة ، ودِّراسة أنماط مرتكبي جرائم السرقة بالإكراه ونشأتهم الإجتماعية، مع ذكر الأسباب التي دفعت بهم إلى ذلك. بالإضافة للتعرف علي دور المؤسسات الأمنية في مواجهة هذه الجرائم ، وكيفية السيطرة عليها. وذلك تمهيدا لوضع بعض التوصيات العامة للحد من جرائم السرقة بالإكراه والدور الفعال في مواجهة مثل هذه الجرائم والسيطرة عليها ومن أجل تحقيق أهداف الدِّراسة اعتمدت الباحثة على أسلوب المسح الاجتماعي "Social Survery " عن طريق العينة، من المجتمع المصري من الحضر والريف. وقد تم الاعتماد في هذه الدِّراسة على استمارة الاستبيان مقسمة إلى أربعة محاور كما استعانت الباحثة بأسلوب تحليل الوثائق والسجلات.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، الجريمة السوسيولوجية، السرقة بالإكراه ، الثورة.

Factors Leading to Committing Robbery under Duress after the January 25 Revolution

Abstract

The study generally aims to monitor and analyze the crime of forced theft after the January 25 Revolution, 2011, and to determine the role of security in confronting and controlling these crimes, by identifying the nature of theft and its patterns, and monitoring the social changes that occurred in Egyptian society after the January 25 Revolution, which led to High rates of theft crime. Studying the rates and indicators of theft after the revolution with sociological analytical work for this crime, and studying the patterns of perpetrators of forced theft crimes and their social upbringing, mentioning the reasons that led them to do so. In addition to learning about the role of security institutions in confronting these crimes, and how to control them. This is in preparation for developing some general recommendations that define the mechanisms used in monitoring coercive theft crimes and the effective role in confronting and controlling such crimes. In order to achieve the objectives of the study, the researcher relied on the "Social Survey" method through a sample of (200) individuals. Of Egyptian society, This study relied on a questionnaire form divided into four axes, and the researcher also used the method of analyzing documents and records.

Keywords: crime, sociological crime, theft under duress, revolution.

مقدمة البحث :

يمثل حدوث الجريمة أكبر صور العداء و الخروج عن النظام القانوني ، والتعدي علي قواعد الضبط الاجتماعي ، فتعد ظاهرة الجريمة بشكل عام وظاهرة السرقة بشكل خاص من الظواهر القديمة والتي ظهرت منذ بدء البشرية ، والدليل علي ذلك هو أن أغلب الشرائع القانونية القديمة تضم عقوبات خاصة بارتكاب الجرائم ومنها جريمة السرقة. (آمال برهان، ٢٠١٥-٢٤٥)

حيث تعد جريمة السرقة بالإكراه الأكثر خطورة علي المجتمعات عامةً، وإحدى المشكلات التي تواجه المجتمع المصري خاصةً في الوقت الحاضر؛ و تهدد الأمن والاستقرار ، كما أن الجريمة يصحبها أعمال العنف والإرهاب، ومنها هنا يمكن تقسيم جريمة السرقة إلى ثلاثة أنواع وهما : السرقة باستخدام العنف البدني ، السرقة باستخدام السلاح الأبيض ، وأخيراً السرقة باستخدام السلاح الناري .

حيث كشف تقرير مصلحة الأمن العام والذي تم إصداره في يناير في عام ٢٠١٣م والذي تناول معدلات الجريمة في مصر ، فقد كشف التقرير أن معدلات جرائم السرقة بالإكراه قد تصاعدت بصفة عامة وسجل حوالى ٥٨١٤ قضية في عام ٢٠١٢ أي العام الذي عقب الثورة مباشرة، وقد أوضح التقرير أن من أسباب ارتفاع معدلات جرائم السرقة بالإكراه عقب الثورة نتيجة تراجع سلطة القانون، وكذلك انتشار الأسلحة النارية والإفراج عن عدد كبير من المجرمين، وهروب أعداد كبيرة من المساجين كل ذلك أدي إلى انتشار جريمة السرقة بالإكراه. (جريدة المصري اليوم، ٢٠١٣)

وتعد الجريمة وخاصة جريمة السرقة من وجهه نظر الاجتماعيين تعتبر سلوكاً مضاداً للأعراف الاجتماعية لأي مجتمع ، لأن هذه التقاليد تمثل مجموعة الظروف والضوابط التي تقيد وتحدد سلوك الفرد ، ولأن الجريمة تؤثر بالضرر علي الفرد والمجتمع ، لذا فقد يتصدى لها المجتمع ويسن لها قوانين صارمة للحد من انتشارها. (فتحية عبد الغني، ٢٠٠١ : ٣٩)

وعلي هذا فإن الإحصائيات التي أجريت بشأن العلاقة بين التفكك الأُسَري وارتكاب الجريمة في ألمانيا ، أثبتت أن ٦٣٪ من الذكور كانت علاقتهم بآبائهم سيئة ، وحوالي

٨٢٪ من الفتيات ينتمين إلى عائلات يسودها عدم التفاهم والخلاف . أما عن الإحصائيات التي تمت بفرنسا فقد أثبت أن ٤٠٪ من المجرمين، ٧٥٪ من المجرمين المكررين للجريمة بسبب التفكك والمشاكل الأُسَرية ، أما عن مصر فقد أكدت الدِّراسات أن ٦٥٪ من المجرمين يعانون من التفكك الأُسَري ، والمشاكل الأُسَرية. (أمين جابر، منصور عبد الرحمن ، ٢٠١٦ : ٢١٢٤)

وترى الباحثة أنه حدث ذلك نتيجة غياب قواعد الضبط الاجتماعى والانفلات الأمنى بعد ثورة ٢٥ يناير. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المجتمعات لتطوير القواعد والمعايير التي تنظم من سلوك الأفراد وتفرض عليهم سلوك معينة وجب على الأفراد الالتزام بها لتكوين مجتمع ناجح ويربطهم ثقافة واحدة ، وذلك لأن المجتمع يعتبر هو المصدر الرئيسي والأساسي لتجريم من هذه الأفعال ، ومع كل هذا حدث انتشار كبير للجريمة وارتفاع معدلاتها نتيجة قيام الثورات باختلاف نوعيتها وحدتها و خصائص مرتكبيها.

المشكلة البحثية :

تحاول الكشف عن العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم السرقة بالإكراه فقد أدت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ إلي حدوث تغيرات سياسية واجتماعية عديدة ، نتج عنها حدوث الانفلات الأمني الشديد وارتكاب جرائم السرقة بأنماطها الثلاثة الموضحة مسبقاً، ولأن الوعي بمشكلات المجتمع هو مرحلة متقدمة من مراحل تطور الفكر الإنساني بدءاً من مرحلة المعرفة الأولية ، أوما يطلق عليها المعرفة الحسية، ومروراً بالمرحلة الفكرية أو التصورية الناقدة ثم الوصول إلى مرحلة الوعي الحقيقي غير المزيف بالواقع وقضاياه.

وقد ارتفعت معدلات هذه الجرائم بالتحديد عقب أحداث ٢٨ يناير ٢٠١١م ؛ نتيجة لاقتحام مرتكبي الجرائم لحوالي ٣٥% من أقسام الشرطة والسجون علي مستوى الجمهورية ، وخروج الكثير من المعتقلين سياسياً وجنائيا، ومساعدة حوالي ٢٣ ألف مجرم من الهروب من هذه السجون ، واستيلائهم على الأسلحة الخاصة برجال الشرطة أو الموجودة بالمخازن الخاصة بوزارة الداخلية ، وأيضا تهريب عدد كبير من الأسلحة عبر

الحدود نتيجة للاضطرابات العسكرية والسياسية للدولة ، كل هذا صب في الشارع المصري وارتفاع كبير في معدلات الجرائم وممارسة النشاط الإجرامي في الشارع المصري وارتفاع معدلات السرقة بالإكراه . (اللواء أحمد حلمي ، ٢٠١٣: ١٠).

لذا تسعي الدِّراسة إلى تطبيق التفسيرات السوسيولوجية لعلم الاجتماع ودِّراسة الجوانب الاجتماعية المستبعدة حول جريمة السرقة بالإكراه ، وتحديد التغييرات التي طرأت علي المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير والتي أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة ، مع توضيح دور الأمن في التصدي لهذه الجريمة ووضع آليات للحد من انتشارها .

نتيجة للمعطيات السابق ذكرها من مؤشرات ومعدلات الجرائم بشكل عام وجريمة السرقة بشكل خاص ، وأيضاً انتشار السرقة بالإكراه بكل المجتمعات بشكل عام وفي المجتمعات المصرية بشكل خاص، تكمن مشكلة الدِّراسة في دِّراسة التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير ورصد الآثار المترتبة عليها من ارتفاع معدلات السرقة بالإكراه ، ومعرفة دور الأمن في مواجهة هذه الجرائم والسيطرة عليها.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية المتغيرات الأساسية وهما التغير الاجتماعي ، جريمة السرقة بالإكراه ، دور الأمن للحد من هذه الظاهرة ، ويمكن توضيحهم من الناحية النظرية والتطبيقية كالآتي:

– **فمن الناحية النظرية** : يسلط البحث الضوء علي التغيرات الاجتماعية التي طرأت علي المجتمع المصري خاصاً بعد ثورة ٢٥ يناير ، والتي ساعدت علي تنامي معدلات الجريمة بشكل عام والسرقة بشكل خاص ، ومحاولة التوصل إلي الأسباب التي ساعدت مرتكبي الجرائم للوقوع هذه الجرائم ، ومحاولات المؤسسات الأمنية ورجال الأمن في التصدي لهذه الجرائم ، والتعرف على الآليات المستخدمة من قبل رجال الشرطة للحد من وقوع هذه الجرائم .

– **ومن الناحية التطبيقية** : فمن خلال نتائج الدِّراسة التحليلية يتم تحديد الأسباب المؤدية

لارتكاب العنف ، وبالتالي مساعدة المسؤولين على وضع استراتيجية جديدة للحد من هذه المشكلة ، وأيضاً الحد من تنامي وارتفاع معدلات السرقة المحققة بالمجتمع المصري .

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى رصد وتحليل جريمة السرقة بالإكراه بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وتحديد دور الأمن في مواجهة هذه الجرائم والسيطرة عليها ، ويتفرع هذا الهدف الرئيسي إلى الأهداف التالية :

١. تحديد ماهية السرقة بالإكراه وأنماطها.
٢. رصد التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري عقب ثوره ٢٥ يناير والتي أدت إلى إرتفاع معدلات جريمة السرقة بالإكراه .
٣. تحديد معدلات السرقة بالإكراه بعد الثورة مع عمل تحليل سوسيولجي لهذه الجريمة.
٤. تحديدِ دراسة أنماط مرتكبي جرائم السرقة بالإكراه ونشأتهم الاجتماعية، مع ذكر الأسباب التي دفعت بهم إلى ذلك .
٥. رصد مظاهر انعكاس جريمة السرقة بالإكراه علي الضحايا الذين تعرضوا لها.
٦. تقييم دور المؤسسات الأمنية في مواجهة هذه الجرائم.

أسئلة البحث :

ومن هنا يمكن صياغة هذه الأهداف لمجموعة من التساؤلات ، وتسعي الدِّراسة إلى الإجابة علي التساؤل الرئيسي وهو دور الأمن في مواجهة السرقة بالإكراه عقب ثورة ٢٥ يناير لعام ٢٠١١م. ومن هذا التساؤل تتفرع التساؤلات الآتية:

١- ماهي أسباب انتشار جريمة السرقة بالإكراه؟
٢- هل حققت مؤشرات ومعدلات السرقة ارتفاع كبير بعد ثورة ٢٥ يناير ؟
٣- ما العلاقة بين التغيرات الاجتماعية وظاهرة السرقة بالإكراه بعد الثورة ؟
٤- ما هي الفئات العمرية الأكثر تورطا في جريمة السرقة بعد الثورة ؟
٥- إلي أي مدي تؤثر جريمة السرقة علي الأمن الاجتماعي ؟
٦- ما الآليات التي وضعها للأمن للحد من انتشار جريمة السرقة ؟

٧- ما الدور التي تقوم به المؤسسات الأمنية مع مرتكبي هذه الجرائم؟

مصطلحات البحث :

مفهوم الجريمة (The Crime)

الجريمة : (اسم) ، (الفعل) : جرم . والجرم هو مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شراً ، الجارم : هو الجاني ، والمجرم : هو المذنب ؛ وقال : ولا الجارم الجاني عليهم بمسلم ، وقال الله عز وجل في سورة المائدة (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ).(سمير نعيم، ٢٠١٣ :٢٨)

ومن هنا يمكن تعريف مصطلح الجريمة (بشكل عام) : هي كل أمر سلبي يعاقب عليه القانون ، و(بشكل خاص) : هي الجناية أو أنها عمل غير قانوني يمكن أن يعاقب شخص ما بسببه من قبل الحكومة خاصة. (Atten borough.F,2016:54)

مفهوم الجريمة اصطلاحياً

فالجريمة هي كل فعل سلبي يوقع أذى علي النفس أو المال أو غيرهما يحرمه الشرع ويجرمه القانون ويعاقب عليه (Merriam-Webster, 2021:33)، أو أنها هي آفة على أي نظام قانوني أو نظام في علم الاجتماع الذي يسعى إلى أن يكون موضوعيًا. (M. J. Lynch et al, 2015:48)، أنها تسمح للقاضي ، أو المشرف ، أو عالم الاجتماع الذي يمكن تصوره ، أن ينسب الوضع "مجرم" إلى أي فرد أو الطبقة التي يتصورها شائنة. (Stephen, J.,2014:75-97)

مفهوم الجريمة السوسيولوجية (Sociological Crime)

لقد اختلف علماء الاجتماع في وضع تعريف للجريمة السوسيولوجية ، فقد عرفها "سالن" بأن الجريمة هي كل فعل يعمل على انتهاك المعايير الاجتماعية. (سحر فؤاد، ٢٠١٩ : ٨٢،٨٣)، أما" جاروفالو" فقد صنف الجريمة بأنها عبارة عن نوعين " جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة"، فالجريمة الطبيعية هي عبارة عن الفعل الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه، أما الجريمة المصطنعة فهي عبارة عن الأفعال التي تنتهك المكونات الثقافية المصطنعة. (Rosoff, S. M., & et al, 2010:37)

أما عن تصنيف العلماء للجريمة فقد ذكرت أنواعآ كثيرة من الجرائم. عادة ما يصنف علماء الجريمة ،الجرائم في عدة فئات رئيسية: ١- الجريمة العنيفة، ٢- جريمة الممتلكات، ٣- جرائم العمد أو القصد،٤- الجريمة المنظمة، ٥- جريمة رضائية أو جريمة بلا ضحية. ضمن كل فئة ، توجد العديد من الجرائم المحددة. على سبيل المثال ، تشمل الجرائم العنيفة القتل والاعتداء المشدد والاغتصاب والاعتداء الجنسي والسرقة ، بينما تشمل جرائم الممتلكات السطو وسرقة السيارات. Blumstein, A., & Wallman, J.,2006:91)، Barkan, S. E.,2012:273)

كما عرفها الاجتماعيون علي أنها سلوك منحرف ينتهك القواعد السائدة ، أو المعايير الثقافية التي تحدد كيف يجب أن يتصرف البشر بشكل طبيعي. يأخذ هذا النهج في الاعتبار الحقائق المعقدة المحيطة بمفهوم الجريمة ويسعى إلى فهم كيف يمكن أن تؤثر الظروف الاجتماعية والسياسية والنفسية والاقتصادية المتغيرة على التعاريف المتغيرة للجريمة وشكل الاستجابات القانونية وإنفاذ القانون والجنائية التي يتخذها المجتمع. (Fox, J. A., Levin, J., & Quinet, K., 2012 : 19)

مفهوم السرقة بالإكراه Fortced theft :

اصطلاحياً: هو إجبار الطرف على التصرف بطريقة غير طوعية باستخدام التهديد أو القوة، وهو ينطوي على مجموعة من أنواع مختلفة من الإجراءات القوية التي تنتهك الإرادة الحرة للفرد للحث على الرد المرغوب فيه. (LaFave, Wayne., 2003:9897)

وقد عرفها كارتر علي أنها النهب وفقاً للقانون العام، بأنه الاستيلاء على ممتلكات شخص آخر، بقصد حرمان الشخص بشكل دائم من تلك الممتلكات، عن طريق القوة أو الخوف ؛ أي أنها سرقة أو سرقة تمت عن طريق الاعتداء. (Carter, Floyd J. vs U.S., 2008:4-5)

ومن هنا يمكن تعريف السرقة بالإكراه : علي أنها أخذ أموال أو سلع في حوزة شخص آخر بالقوة أو التخويف. فجريمة سرقة بالإكراه يمكن تصنيفها على أنها كبيرة بواسطة القوة أو التهديد باستخدام القوة، وتشمل عناصر القوة أو الترهيب وجميع عناصر جريمة السرقة. عقوبة دائماً أكثر صرامة من عقوبة السرقة بدون استخدام العنف .

robbery. (n.d.) , 2009:72)

وفى ضوء هذه التعريفات يمكن أن ننطلق بتعريف إجرائى للسرقة بالإكراه وهومحاولة سرقة المال أوالممتلكات من شخص آخر باستخدام السلاح أو القوة البدنية وقد يؤدى ذلك إلى قتل الضحية لتحقيق هدفه لأخذ الشئ إكرآهآ .

مفهوم الثورة (Revolution):-

الثورة ، في العلوم الاجتماعية والسياسية هي تغيير كبير ومفاجئ، وبالتالي عنيف عادة في الحكومة وفي الجمعيات والهياكل ذات الصلة، وبالتالي فهي قيام مجموعة من الأشخاص ببعض الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضاً الاجتماعي ، وبشكل كامل ودقيق ، وينتج عن هذا تغير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وإعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية. (Britannica, T., 2020)

ولأن الثورة كانت مرتبطة في الأصل بمفهوم أرسطو عن التغيرات الدورية في أشكال الحكم، إلا أنها تعني الآن تحولاً جوهرياً عن أي نمط تاريخي سابق. فالثورة تشكل تحدياً للنظام السياسي القائم ولإنشاء نظام جديد في نهاية المطاف يختلف اختلافاً جذرياً عن النظام السابق. (Allan Bullock and Stephen Trombley, 1999:46-754)

ومن هنا يمكن تعريف الثورة إجرائيا: بأنها هي صورة من صور رفض الواقع ومحاولة الهجوم عليه والانتقال الفوري من وضع اجتماعي اقتصادي إلى وضع أكثر تقدماً وترقياً من أجل انتقال السلطة السياسية والاقتصادية إلى الطبقات الثورية في المجتمع : مستهدفة إلغاء الأسباب والأوضاع المعوقة للتقدم الاجتماعي.

منهج البحث وإجراءاته

أولًا: نوع البحث :

ويعد هذا البحث بمثابة بحث وصفي تحليلي، بهدف الوصول الى العوامل التى تسبب ارتكاب جريمة السرقة بالإكراه من كافة جوانبها وإلقاء الضوء على أنماطها المختلفة والوصول إلى نتائج أكثر دقة للتقليل من مثل هذه الجرائم .

ثانيًا: منهج البحث :

اعتمدت على استخدام المسح الاجتماعي عن طريق العينة ؛ وذلك لتشعب مجتمع البحث . الأمر الذى يجعل من الصعب دراستهم عن طريق الحصر الشامل . ومن أجل ذلك استخدمت الباحثة في هذه الدِّراسة طريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة وجمع المعلومات وتحليلها .

ثالثًا : أدوات جمع البيانات:

استخدم هذا البحث أداه لجمع البيانات والتى ساعدت فى عرض نتائج من البيانات الكمية والنوعية ، والتى ساعدت فى تحقيق الآهداف التى نسعى إليها من الدراسة الميدانية وهي الأداة المنهجية الرئيسية التي تم الاعتماد عليها لجميع البيانات الكمية ، (وصحيفة الاستبيان) هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة ، يتم توجيهها للمبحوثين ، وأسئلتها على درجة عالية من التقنين ..

وقد انقسمت استمارة الاستبيان إلى أربعة أقسام رئيسية على النحو الآتي :

- **المحور الأول: بيانات أولية**
- **المحور الثاني: رؤية المبحوثين عن ثورة ٢٥ يناير**
- **المحور الثالث: أنماط جرائم السرقة بالإكراه**
- **المحور الرابع: دور الأمن في مواجهة جرائم السرقة بالإكراه**

رابعآ: مجالات البحث :

تنقسم مجالات الدِّراسة إلى ثلاثة أقسام : المجال المكاني ، المجال البشرى و المجال الزمنى:

[١] المجال المكاني للبحث :

تم تحديد المكان الجغرافي لهذه الدِّراسة داخل إطار محافظة المنيا ،لأنها مقر إقامة الباحثة والذى سمح لها عمل الدراسة الميدانية .

[٢]المجال البشرى :

يشمل المجال البشرى لهذه الدِّراسة الحضر من حى شرق مركز سمالوط وبالرجوع إلى مركز المعلومات بديوان عام المحافظة لم تستطع الباحثة الحصول على العدد الفعلى للأسر بحى شرق ، فقد حصلت الباحثة على عدد السكان التقريبى بحى شرق والتى يبلغ عدد سكانه (٥٤٧٥٩) وهى احدى مراكز محافظة المنيا وهى تقع على بعد ٢٥ كم شمال مدينة المنيا وتم اختيار عينة الريف من قرية بكير – مركز بنى مزار حيث يبلغ عدد سكان القرية(٣٥٩٤) وهى احدى مراكز محافظة المنيا ايضا وتقع الى شمال محافظة المنيا .فقد تم اختيار ٢٠٠ من أفراد العينة وذلك عن طريق العينة الطبقية العشوائية البسيطة حيث جاءت أفرادعينة الدراسة من الحضر يبلغ عددهم (١٠٠) فرد ، وعينة الدراسة من الريف والذى يبلغ عددهم (١٠٠)

[٣]المجال الزمنى

أما عن المجال الزمني لهذا البحث استغرقت البحث وقتا كافياً حتى تم الانتهاء من تحقيق الأهداف والإجابة على كافة الأسئلة من حيث مرحلة الاطلاع المكتبي والتي يطلق عليها مرحلة الإعداد للبحث ، فقد استغرقت عملية جمع البيات ثلاثة شهور إبتدآ من الثانى من يناير ٢٠٢٢ وانتهت فى الخامس من مارس فى نفس العام

خامسآ: أسلوب التحليل والتفسير:

اعتمد البحث على التحليل الكمي من خلال التكرارات والنسب المئوية والمعاملات الإحصائية المختلفة ، وبعد الانتهاء من عملية التحليل الكمي من خلال برنامج SPSS قامت الباحثة باستخلاص نتائج البحث وتفسيرها فى ضوء كل من أهداف الدِّراسة

وتساؤلاتها والإطار النظري ونتائج الدِّراسات السابقة.

المداخل النظرية المفسرة لموضوع البحث :

أولاً: نظرية الضغط الاجتماعي:

يمكن تعريف الضغط علي أنه " الضغط الذي يفرضه المجتمع علي الأفراد نتيجة الرغبة في تحقيق أهداف مقبولة اجتماعيا علي الرغم من افتقارهم للوسائل التي تساعد علي تحقيق هذه الأهداف، وهذا الضغط يدفع الأفراد إلى ارتكاب العديد من الجرائم وخاصة جريمة السرقة والسرقة بالإكراه على اعتبار أنها وسيلة لكسب ضمان معيشتهم المالي(Merton, Robert ., 1938:672-682).

ولقد وجدت العديد من النظريات الخاصة ببعض العلماء والمفكرين والذين اهتموا بضرورة تطوير نظرية الضغط العام ومنهم : .

نظرية ميرتون (١٩٣٨)

لقد ذكر ميرتون أن البني الاجتماعية تمثل ضغطاً علي المواطنين مما يدفعهم لارتكاب الجرائم ، ولقد آمن عالم الاجتماع الأمريكي ميرتون بتشكيل الأهداف المقبولة اجتماعياً والتي تمثل ضغطاً على الأفراد من أجل تحقيقها، ولقد تطورت نظريته كثيراً نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والتي حدثت في أوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد تبلورت نظريته حول سبب الاختلاف في معدلات الانحراف بين المجتمعات المختلفة. (Agnew R., 2009:6-8)

ولقد سعي العالم الأمريكي لتطوير نظرية الضغوط وذلك بسبب حرص المجتمعات المتقدمة على تحقيق المزيد من النجاح والذي يفرض على الأفراد العمل لتحقيق الأهداف المنصوص عليها اجتماعياً ، ونتيجةً لذلك تعرضهم لفجوة كبيرة بين أهدافهم المتعلقة بالمال عادة وبين وضعهم الحالي وبالتالي يحدث الضغط الكبير عليهم لذا عرف ميرتون نظريته باسم الضغوط ، واعتمد ميرتون خمسة طرق مختلفة وهم: :

- **الانصياع** : أي السعي نحو تحقيق الأهداف الثقافية من خلال الوسائل المقبولة اجتماعياً.
- **الابتكار** : أي استخدام الوسائل الغير تقليدية لتحقيق الأهداف المقبولة ثقافياً.

- **الطقوسية** : أي استخدام نفس الوسائل المقبولة اجتماعياً لتحقيق الأهداف بطريقة أقل مراوغة.
- **الانسحاب:** أي رفض كل الأهداف الثقافية ووسائل تحقيقها، وايجاد طريق أخري لتفاديها.
- **التمرد:** أي رفض الأهداف الثقافية والوسائل المنصوص عليها لتحقيقها ، والعمل على استبدالها بوسائل وطرق أخري. (Baron ., 2006:209-223).

نظرية أجينيو:

لقد اعتقد العالم الأمريكي أجينيو أن العالم الأمريكي ميرتون لم يوفق في نظريته وأنها غير واضحة بالقدر الكافي لتفسير السلوك الاجرامي، كما اعتبر أن الفكرة الأساسية لنظرية الضغوط هي كون الأشخاص الخاضعين للتوتر والضغط يكونون علي قدر عال من الغضب والقلق مما قد يدفعهم لارتكاب الجرائم لتخطي هذا الغضب والضغط. كما اشتملت نظرية أجينيو بعض النقاط التي جهلها ميرتون في نظريته ومنها العاطفية على اعتبار أن لها إحدى العوامل الأساسية في ارتكاب الجرائم بالنسبة لهذه النظرية، ثم ركزت النظرة على كل من الأهداف الخاصة بالوضع والتوقعات على عكس نظرية ميرتون والتي ركزت فقط علي المال. ((Agnew, Robert, 2001:319-361، Agnew, Robert, 2014:1892-1900)

وقد حصر أجينيو نظرية الضغط في ثلاثة مصادر أساسية للضغط وهم: :

- فقد الدافع الإيجابي: اي فقد أحد الأشخاص بحياة الشخص سواء من العائلة أو من أصدقائه
- قدوم دافع سلبي : وحصره أجينيو في الاعتداءات الجسدية أو اللفظية .
- عدم القره علي الوصول إلي الهدف المرغوب به . (Agnew, Robert, 2015:237-256، Paternoster, 1997:235-263)

نظرية ريتشارد كلوورد ولويد اولين ١٩٦٠:

وقد تبني كل من ريتشارد كلوريد ولويد أولين نظريه ميرتون ، وقد اتخذوا منها بعض الأسس ونهجوا نهجها للمساعدة في توفير الفرص لمعالجة جنوح الأحداث. (حسن

بن علي، ٢٠٠٣ : ٣٦-٣٩)، ولكن أضافوا أن النظرية تهتم بتوضيح الجرائم التي تنتج عن العدد الكبير والزائد من اتباع الفرص الغير شرعية وليس من الافتقار للفرص الشرعية والتقليدية. (Messner, Steven,1997: 232)

نظرية البرت كوهن:

كانت نظرية ألبرت كوهن امتداداً لنظرية الضغوط لميرتون ، ومجموعة من النظريات الاجتماعية والتي اعتمدها مجموعة من علماء الاجتماع ، فقد اهتم هؤلاء العلماء بالفوضى الاجتماعية واعتبارها هي العامل الأساسي المسبب للانحراف باعتباره ناتج عن التغيير الاجتماعي السريع في المناطق التي ظهر بها انهيار سيطرة المجتمع ، ولكن كوهن افترض أن الثقافة الفرعية قد توفرت لدي الطبقات الدنيا ومعظم الطبقات العاملة، وذلك على اعتبار أن الرقابة الاجتماعية لم تكن قوية بحيث تكون كافية لكبح الجنوح، وقد استندت نظرية كوهن علي السلالات الهيكلية الناتجة عن التناقضات بين الأهداف المرجوة اجتماعياً والوسائل اللازمة لتحقيقها. (Cohen, Albert K,1960: 20-37)

ومن هنا ترى الباحثة أن من أفضل النظريات والتي من الممكن أن يتبعها البحث وتسعى في تطبيق نهجها هي نظرية اجينيو، حيث إنها من النظريات التي شملت العديد من الجوانب الأساسية والمؤثرة بحياة الفرد والتي تدفعه إلى ارتكاب الجرائم وحدوث هذا الخلل سواء كان من الجانب العاطفي أو محاولات الاعتداء سواء كانت اللفظية أو الجسدية أو حتى الخلل الاسري والنفسي وبالتالي قد ناقش اجينيو العديد من الجوانب والتي تراها الباحثة من وجهة نظرها أشمل وأفضل

ثانياً: نظرية الصراع:

تعتبر ظاهرة الصراع ظاهرة لها أبعاد بالغة التشابك والتعقيد، ويرتبط وجودها بالواقع منذ النشأة الأولي للإنسان ، حيث عرفت علاقته في مستوياتها المختلفة فردية أو جماعية ، وفي ابعادها المتنوعة سواء كانت ثقافية أو سياسية ، او اجتماعية أو تاريخية ،.... إلخ. (Davidl.Sills,2001: 220-242)

ومن هنا يمكن تحديد ثلاثة محاور أساسية في التعريف بمفهوم الصراع علي النحور التالي :

المحور الأول: وهو مرتبط بالموقف الصراعي الذاتي: وفية يعبر الصراع عن موقف له سماته أو شروطه المحددة : حيث يفترض أولاً تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، ثانياً يشترط إدراك أطراف الموقف ووعيهم بهذا التناقض، ثالثاً توافر الرغبة من جانب طرف في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر. (أحمد فؤاد، ١٩٨٦ : ١٨)

المحور الثاني : وهو يرتبط بأطراف الموقف الصراعي : ومن هنا يمكن التمييز في الموقف الصراعي من حيث أطرافه بين ثلاثة مستويات: الأول : وهو يتعلق بالصراعات الفردية وبالتالي يكون الصراع بين أفراد وبالتالي فالصراع يكون في اتجاه محدد ، الثاني : وهو يتعلق بالصراعات الجماعية وبالتالي تتعدد أنواع هذا الصراع وبالتالي تتعدد أطرافه ومجالاته ويصبح أكثر اتساعاً. (عبد المنعم المشاط ، ١٩٩٧: ٢٨)

المحور الثالث: وهو يرتبط بالصراع الدولي : وبالتالي تصبح دائرة الصراع اكثر اتساعا، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تيسر فهم أسباب ظاهرة الصراع والتحكم فيها ، وايضا محاولة تقليل المخاطر المرتبطة بهدة الظاهرة وتحديد أساليب التعامل معها. (Petter Gottschalk,2015: 1-15)

ثالثاً: نظرية الضبط الاجتماعي :

يعتبر الضبط الاجتماعي هو أحد الوسائل التي يتبعها المجتمع تجاه أفراده لضبط سلوكهم وتصرفاتهم، وامتثالهم لنظام المجتمع وقيمه وعاداته وقوانينه وضرورة ابتعادهم عن أنماط السلوك المنحرف و اتباع السلوك السوي . فالضبط الاجتماعي يعتبر القوة التي منها يمتثل الأفراد لنظام المجتمع الذي يعيشون فيه، وقد تختلف وسائل الضبط الاجتماعي باختلاف المجتمعات والأزمان فالضبط الاجتماعي هو فكره ونظام قديم عرفته البشرية ، واتخذ بعض الأساليب لتحقيق نظام العلاقات المجتمعية وتحقيق البناء المجتمعي. ((Akers, R.L. ،Akers, R.L. and C.S. Sellers.,2004: 224) Banyard, G. and K.A. Quartey.,2006: 1314-1332)

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول نظرتهم للضبط الاجتماعي وتبعاً لذلك

ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي، وفيما يلي أهم النظريات التي تناولت الضبط الاجتماعي:

١- نظرية تطوير وسائل الضبط الاجتماعي لـ " أدوارد روس"

حيث ذكر" أدوارد روس" أن النفس البشرية يحكمها أربع صفات أو غرائز هي: " القابلية للاجتماع، المشاركة، والإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي "، حيث تشكل هذه الغرائز نظام اجتماعي يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي. (عبد العزيز السالم و خالد عبد الرحمن، ٢٠٠٠: ٥٧)

٢- نظرية الضوابط التلقائية لـ " سمنر"

حيث أكد " سمنر" أن الأعراف والعادات الشعبية هي التي تنظم السلوك، وهي ضوابط يستخدمها الأفراد دون وعي منهم. وتظهر الضوابط التلقائية عند " سمنر " في علاقات الأفراد المتبادلة وبالتالي يتم تنظيم السلوك عن طريق " العادات الشعبية " حيث إنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، وللأعراف أهمية بالغة، لأنها هي التي تصنع النظم والقوانين، ويرى " سمنر " أنه من المستحيل أن نضع حدا فاصلا بين الأعراف والقوانين، وأن الفرق ¬بينهما في أن الأمور القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظيما من العرفية.(خالد فرج، ١٩٩٧: ٤٢)

٣- نظرية الضبط الذاتي لـ "كولي"

يرى " كولي" أن المجتمع يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات والقيم والمثل، لذا فإن الضبط الاجتماعي من وجهه نظر "كولي"هو تلك العملية التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط وينضبط في نفس الوقت، وبناء على ذلك فإن الأفراد ليسوا منعزلين عن "العقل الاجتماعي" . وقد رفض " كولي " فكره أن النشاط الاجتماعي يتحرك عن طريق الغرائز، والدليل علي ذلك أن سلوك الفرد ينضبط إلى حد كبير من خلال نمو الضمير عن طريق المشاركة، وأن هذه العملية تتم بطريقة لا شعورية، ولذلك فإن الضبط متضمن في المجتمع ذاته، وهو ينتقل إلى الفرد عن طريق المشاركة. (سامية محمد، ١٩٩٧: ١٠١) ، (فتحي عبدالله، ٢٠٢١: ٣٩٠-٣٩٢)

٤- نظرية الحرمان النسبي :

إن الحرمان هو نتيجة غياب العدالة الاجتماعية، ولقد ظهرت ظاهرة العنف في كل ما قدمه الإنسان من تطورات في حياته الاجتماعية ، فعلي الرغم من سعي الإنسان المتواصل لتحقيق التقدم في شتي الميادين الفكرية ، والعلمية، والاجتماعية، والسياسية، وأيضا الاقتصادية، إلا أنه لم يستطع التخلص من هذه الظاهرة بل بدأت هذه الظاهرة بالتزايد لدرجة أنها أصبحت مقلقة ومحيره لكل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة علي حد سواء. حيث ذكر عنها " تيد روبرت " في كتابه لماذا " يتمرد البشر" أن الحرمان حالة من التوتر الناتجة عن التناقض بين تطلعات مجموعة من البشر إلى الحصول علي الرفاهية ولكن لم تساعدهم أوضاعهم الاقتصادية علي ذلك ، لذا فإن الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الأساسي والرئيسي لحدوث العصيان والتنمر علي الواقع . (زين الدين ، ٢٠١٧: ١٦٩)

٥- نظرية التفكك الاجتماعي:

لقد ذكر العالم والمفكر الأمريكي سيلين Sellin أن المجتمعات البدائية أو الريفية تخضع إلى الرقابة ومجموعة من الأحكام والأعراف وأيضا الانسجام بين أعضائها فهم يعيشون حياة مشتركة تقل فيها النزعات الفردية ويعمل الكل لخدمة الجماعة، ومن ثم كان وقوع الجريمة أو حدوث انحراف لأفراد المجتمع أمراً بعيداً جداً ، ولذلك لأنها تتبع نوع من أنواع التنظيم الاجتماعي الذي ينظم المجتمع وتخضع له أفراد هذا المجتمع مما ترتب عليه انكماش ظاهرة الجريمة. (Zvi Bekerman.,2017: 127-139)

ويعتقد "سيلين" بأن الصراع يأخذ صورا ثلاثة: :

الصورة الأولى: حين يحدث بين ثقافيات متباينة قريبة إلى بعضها تعيش كل منها على هامش الأخرى. وفي هذه الحالة يكون الصراع بين ثقافة كبيرة واسعة، وبين ثقافة محدودة تعيش على مقربة منها ولكنها إلي التدخل إلى أعماقها أي يكون اتصال ثقافي مستمر يجري بين ثقافتين غير متصلتين تمام الاتصال. ولكنهما قريبتان على بعضهما البعض.

الصورة الثانية: فهي صورة الصراع الذي يقوم بين ثقافتين متباينتين، وذلك نتيجة استعمار شعب لآخر وفي هذه الحالة تفرض الدولة الغالبة الكثير من عناصر ثقافتهما على ثقافة

المجتمع المغلوب بالقوة، أي يكون صراعا بين ثقافتين أحدهما غالبة والأخرى مغلوبة، وهذا ينتج لثقافة الغالب فرض سيطرتها على ثقافة المغلوب، ولكنها لا تقوى بأي حال من الأحوال على القضاء على الثقافة المغلوبة قضاءً تاما. (Nils Böckler, Thorsten – Seeger,2011: 261-294)

الصورة الثالثة: فهو الصراع الناشئ عن هجرة مجموعة من أفراد مجتمع معين إلى مجتمع آخر جديد. وفي هذه الحالة يحمل المهاجرون ثقافتهم القديمة معهم إلى مجتمعهم الجديد الذي يغاير ثقافتهم أي هو صراع بين ثقافتين أحدهما ثقافة صغيرة ولكنها أصيلة جاءت بها أقلية مهاجرة، وبين ثقافة سائدة كبيرة، سرعان ما تستوعب الثقافة الصغيرة ، ومع ذلك فقد تحتفظ الثقافة الصغيرة بعزلة ثقافية مدة طويلة من الزمن قد تجاوز أجيال. (محمد بن عوده، ٢٠١٧: ٣٧-٣٩)

وفي ضوء ما سبق. يتضح لنا أن هناك العديد من النظريات والتي تسعي كل منهما الي تفسير جانب من جوانب الإجرام وحدوث حالات السرقة ، ولكن كل منهما يشمل بعض الجوانب ويجهل الجوانب الأخرى ، لذا لم توجد نظرية واحدة شاملة لكل الجوانب، لذا توصل الباحث إلي ضرورة تبني وجهة نظر تعددية علي أساس أأن هناك تكاملا بين النظريات المختلفة والتي تفسر ظاهرة الجريمة وخاصة جريمة السرقة ،ولأن هذه النظريات من الممكن أن تقدم لنا إطارآ مرجعيآ يمكن الاسترشاد به في توجيه الدِّراسة وتفسير نتائجها.

الدراسات السابقة :

المحور الأول: الدِّراسات التي تناولت التأثير الاجتماعي لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

١-دِّراسة جمال عبد الرحمن محمد (٢٠٢٠) بعنوان العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ثورة الخامس والعشرين من يناير. جمال عبد الرحمن،٢٠٢٠: ٨٧)

حاولت الباحثة خلال هذه الدِّراسة التعرف على العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ثورة ٢٥ يناير ، من خلال دِّراسة ميدانية لعينة من الشباب المنتمين لأحزاب سياسية في محافظة بني سويف . تناولت الباحثة الثورات التي حدثت في مصر في كل من هذه

الأوقات لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ومعرفة عوامل اجتماعية أدت إلى ثورة ٢٥ يناير من خلال دِراسة ميدانية لمجموعة من الشباب المنتمين لأحزاب سياسية بمحافظة بني سويف ، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج ، أهمها:

- أكدت الدِّراسة على أهمية دور الشباب في ثورة يناير حيث قيادة ثورة يناير، وأظهرت الدِّراسة أهم العوامل الاجتماعية التي أدت إلى مشاركة الشباب في ثورة يناير.
- كان المجتمع المصري يعاني من العديد من المشاكل الاجتماعية. وعلى رأس هذه المشاكل الاجتماعية كانت مشاكل الفقر والبطالة والتوتر بين الناس والسلطة وظهور العقول في ظل القمع السياسي والقمع الأخلاقي، وكذلك الشباب المتوقع حل مشكلة الفقر وتحسين الأجور بعد أن عانى الناس لفترات طويلة من ظروف معيشية سيئة ، وكذلك حل مشكلة البطالة، ومن الفوائد التي توقعها الشباب بعد ثورة يناير كان إلغاء قانون الطوارئ الذي مارس النظام من خلاله الظلم والاستبداد.

٢-دراسة أحمد محمد صابر (٢٠٢١) بعنوان التحديات السياسية والاقتصادية بعد ثورة ٢٥يناير وتأثيرها على تنمية المجتمع المصري. (أحمد محمد ، ٢٠٢١: ٢٦)

هدفت الدِّراسة إلى التعرف على التحديات السياسية والاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على تنمية المجتمع المصري، والتعرف على أسباب ومبررات قيام ثورة ٢٥ يناير في المجتمع المصري والتعرف على التحديات الاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير وأثرها على التنمية في المجتمع المصري والتعرف على دور الدولة في تحقيق التنمية في المجتمع المصري، وذلك في إطار الهدف الرئيسي للدِّراسة والذي يتمثل في محاولة الكشف عن التحديات السياسية والاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على تنمية المجتمع المصري، واستعانت الدِّراسة بالمنهج الوصفي ، أما بالنسبة لأداة الدارسة فهي استمارة الاستبيان، وطبقت الدِّراسةعلى عينه مكونة من (٣٨١) مبحوثاً من الذكور والإناث بمدينة المنصورة.

وقد توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أكدت نتائج الدِّراسة الميدانية في توزيع أفراد العينة حسب أبرز التحولات التي شهدها الوضع السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير، ففي الترتيب الأول (فجوة قيمية بين قيم التغير والمشاركة التي ينادي بها الشباب) وفى

الترتيب الثاني (فجرة تكنولوجية متصاعدة بين جيل الشباب والأجيال التي تسبقه). أكدت نتائج الدِّراسة الميدانية في توزيع أفراد العينة حسب أبرز التحديات الاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير ففي الترتيب الأول (عجز الموازنة العامة) ، وفى الترتيب الثاني أبرز التحديات الاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير (تراجع معدل الناتج المحلي الاجمالي).

٣- دِراسة شيماء الهادي محمود هلال (٢٠٢١) بعنوان معالجة صحيفتي الأهرام والمصري اليوم الإلكترونية لأداء رجال الشرطة في أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . (شيماء الهادي،٢٠٢١: ٢٣١-٢٦٠)

هدفت الدِّراسة إلى التعرف على طبيعة المعالجة الإخبارية لأداء رجال الشرطة بالصحف الإلكترونية المصرية (الأهرام – المصري اليوم) في غضون ثورة يناير ٢٠١١ ، وتعتبر هذه الدِّراسة من الدِّراسات الوصفية، منهج الدِّراسة استخدمت الدارسة منهج المسح الإعلامي. وطبقت الدِّراسة على عينة عمدية من الصحف الإلكترونية المصرية التالية (الأهرام – المصري اليوم)، أداة جمع البيانات استخدمت الباحثة استمارة تحليل مضمون.

وقد توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: جاءت القضايا الأمنية في المرتبة الأولى بنسبة (٨٠,٩%) بصحيفة الأهرام ، وبنسبة (٨٢,٢%) بصحيفة المصري اليوم من بين القضايا التي اهتمت بها صحيفتي الدِّراسة . كما أظهرت نتائج الدِّراسة أن الصورة الذهنية المقدمة عن رجل الشرطة بصحيفتي الدِّراسة (الأهرام – المصري اليوم) سلبية في عام ٢٠١١ .

المحور الثاني : الدِّراسات التي تناولت الجريمة:

١- دِراسة هيام موسى مصطفى التاج (٢٠١٧) بعنوان العوامل التي دفعت الأشخاص المعوقين في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لارتكاب سلوكياتهم من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات . (هيام موسى، ٢٠١٧ : ٢٣٩-٢٧٢)

هدفت الدِّراسة إلى التعرف على العوامل التي دفعت الأشخاص المعوقين في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لارتكاب سلوكياتهم الإجرامية من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات، تكونت عينة الدِّراسة من (٣٣) معوقاً نزيلاً في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، ولتحقيق أغراض الدِّراسة طورت أداة لقياس العوامل التي دفعت للسلوك

الإجرامي تكونت من (٣٩) فقرة.

وقد توصلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- أشارت النتائج إلى أن السلوكيات الإجرامية لدى المعاقين تمثلت في قسمين: الأول متعلق بالجرائم الواقعة على الأشخاص، حيث بلغت نسبتها من (٤٨,٤٨) من مصرع السلوكيات الإجرامية الكلي، حيث كانت جريمتها الشروع بالقتل والمخدرات الأكثر تكراراً، بينما القسم الثاني الجرائم الواقعة على الأموال بنسبة (٥١,٥٢%) من مصرع الجرائم ككل، وكانت جريمة السرقة الأكثر تكراراً.
- أظهرت النتائج أن درجة قوة العوامل التي دفعت الأشخاص المعوقين لارتكاب سلوكياتهم الإجرامية بشكل عام كانت متوسطة، وبمتوسط حسابي (٢,٦١)، وقد حصلت العوامل الاقتصادية على الرتبة الأولى في العوامل التي دفعت الأشخاص المعوقين لارتكاب سلوكياتهم الإجرامية بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (٢,٩٧) تلتها العوامل الاجتماعية بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (٢,٦٣)، ثم جاءت العوامل النفسية في الرتبة الثالثة بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (٢٠٤٨).
- أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ – a) بين المتوسطات الحسابية لكل عامل من العوامل تبعاً للمتغيرات (الوضع الاقتصادي والحالة الاجتماعية ونوع الإعاقة لديهم)

٢- دِراسة (٢٠١٩) Giulia Margagliotti ,etal بعنوان تحليل عالمي للجرائم من خلال آثار تغطيتها الإعلامية عبر الإنترنت حالة السطو على متاجر المجوهرات. (Giulia Margagliotti ,etal, 2019:217)

هدفت هذه الدِّراسة إلى تحديد ما إذا كان يمكن استخدام التغطية الإعلامية عبر الإنترنت لجمع معلومات استخبارية عن جرائم محددة حول العالم ، ثم تقييم جودة الأخبار عبر الإنترنت كمؤشر على التوزيع العالمي لسرقات متاجر المجوهرات، ثم اختيار هذه الظاهرة لأن تقييم مخاطر الأحداث الإجرامية على المستوى العالمي يمثل تحدياً للشركات العامة، التي تحتاج إلى وضع استراتيجيات الحماية، وتحديد أولوياتها لتحديد المخاطر الفعلية داخل كل دولة، وبالتالي يتم فحص التغطية الإعلامية عبر الإنترنت لقدرتها على الكشف

عن الاتجاهات الزمانية والمكانية لهذه الظاهرة. استنادا إلى مجموعة بيانات من الأخبار عبر الإنترنت التي تم جمعها بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧من موقع ويب مجمع الأخبار (Europa Media Monitor – News Brief) EMM.

وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج أهمها: أظهرت النتائج أن الأخبار عبر الإنترنت قد تكون طريقة فعالة من حيث التكلفة لتحليل المخاطر في جميع أنحاء العالم على الرغم من التحقق من مصادر البيانات المختلفة لا تزال ضرورية للتحقق من دقتها. يظهر المنهج المطور أنه (١) بينما يلزم اتباع نهج متعدد اللغات ، (٢) يمكن اكتشاف الحالات وتصنيفها تلقائيا بدقة جيدة.

٣- دِراسة فاطمة على مراد (٢٠٢٠) بعنوان دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة (فاطمة علي، ٢٠٢٠: ٢٣-٣١)

هدفت الدِّراسة الراهنة إلى تحقيق هدف أساسي وهو التعرف على دور الشرطة المجتمعية في خفض نسبة الجريمة، وذلك من خلال التعرف على مدى وعي مفهوم المجتمع عن الشرطة المجتمعية، والتعرف على مدى تعاون المجتمع المحلى مع الشرطة، بالإضافة لمعوقات التعاون مع الشرطة والمجتمع التي تحول دون تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، واستخدمت عينة غرضية غير احتمالية والتي ضمت ٢٠٠ فرد من فئة الذكور ، و١٠٠ فئة الاناث وكانت من أهم نتائجها : أن تأثير الشرطة المجتمعية على خفض نسبة الجريمة يتمثل في انخفاض حالات التحرش بالنساء، يليه حالا السرقة بالإكراه والاتجار بالمخدرات ، ثم حالات الاخلال بالآداب العامة وجرائم القتل، وكانت من أهم توصياتها ضرورة اعتماد استراتيجية نموذجية تتزافق مع متطلبات الأمن بكل دولة، بالإضافه لإتخاذ نظام للشرطة المجتمعية كوسيلة للحد من جرائم السرقة والسرقة بالإكراه ووضع الآليات المتبعة في التصدي لذلك.

ويتضح من العرض السابق للدراسات السابقة التى ركزت على دراسة الجريمة بشكل عام أن هناك ندرة وقلة فى الدراسات التى تخص جريمة السرقة بالإكراه بوجه مباشر ،فقد اتضح للباحثة من خلال الدراسات السابقة التى تناولت الجريمة إنها اهتمت بالتعرف على الجوانب الهامة المتعلقة بإرتكاب الجرائم سعياً إلى فهم العوامل المؤثرة فيها ..وغيرها .

وقد أوضحت هذه الدراسات أن معظم الدراسات تختلف من حيث الواقع الميدانى عن البحث الحالي التى قامت بها الباحثة ، حيث اجرى هذا البحث على أفراد المجتمع من الريف والحضر ، متعلمون وآميين ، شباب وكبار ، عاملين وغير عاملين ،.....وغيرهما. وهذا الذى يؤكد على أهمية البحث الراهن التى قامت بها الباحثة .

وقد آشارت الباحثة أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على منهج المسح الاجتماعى إما بالعينة أو بالحصر الشامل ، فحيث قام هذا البحث بإستخدام منهج المسح الاجتماعى والمنهج المقارن . كما استخدمت الأستبيان والمقابلة كأدوات جمع رئيسية فى جمع البيانات وقد تميزة هذا البحث على استخدامها للمنهجين (المسح الإجتماعى ، والمقارن) وهو أهم أنواع المناهج فى العلوم الاجتماعية.

الدراسة الميدانية:

اعتمدت الباحثة في قياس صدق استمارة الاستبيان على استخدام أسلوب الصدق الظاهري فبمجرد صياغة أسئلة الاستبيان قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من أساتذة علم الاجتماع للتأكد من صحتها . وقد أفادوا بأنها تقيس بالفعل ما أعدت لقياسه، بعد إجراء مجموعة من التعديلات التي قامت الباحثة بإدخالها لتحقيق أهداف الدِّراسة. بالإضافة إلى استمارة الاستبيان استعانت الباحثة أيضاً بأسلوب تحليل الوثائق والسجلات الورقية لجمع البيانات اللازمة للدِّراسة

كما قامت الباحثة باستخدام طريقة إعادة الاختبار، ويقصد به تطبيق استمارة الاستبيان مرتين في فترتين متباعدتين على عينه صغيرة (٣٠) من أفراد المجتمع من الحضر والريف ثم قامت بإعادة تطبيقها على نفس العينة بعد عدة أيام من الاختبار الأول ، وقد ساعد هذا الاختبار الأولى pre test للاستمارة على إعادة ترتيب بنود الاستمارة وحذف وإضافة بنود أخرى والتأكد من مدى الاتساق الداخلي في بنودها وقد بلغ معامل الثبات لأسئلة الاستمارة ٩٦% .

جدول (١)

طبقا لرأي العينة عن المهن التي تؤثر علي مرتكبي جريمة السرقة بالإكراه (ن ٢٠٠)

استجابات المهن	الحضر		الريف		ملاحظات
	تكرار	الجملة%	تكرار	الجملة%	
عمال وحرفيين	١٣	%٢٦,٠٠	١١	%٢٢,٠٠	كا٢= ٢٢,٥٣١ د.ح=٨ دالَّة عند مستوى ٠,٠١
مزارع	١٢	%٢٤,٠٠	٩	%١٨,٠٠	
تاجر	٣	%٦,٠٠	٨	%١٦,٠٠	
موظف وعمال حكومة	١١	%٢٢,٠٠	٣	%٦,٠٠	
حاصل علي مؤهل ولا يعمل	١٣	%٢٦,٠٠	١٤	%٢٨,٠٠	
ربة منزل	٨	%١٦,٠٠	-	-	
طلبة	١٣	%٢٦,٠٠	١٦	%٢٢,٠٠	
عاطل	١٨	%٣٦,٠٠	٢٩	%٥٨,٠٠	
مهن أخرى	٩	%١٨,٠٠	١٠	%٢٠,٠٠	
الجمـــــلة	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى٠,٠١ بين الريف والحضر من أفراد العينة، حيث اتضح من النتائج من جملة الحضر من أفراد العينة احتلال العاطلين المرتبة الأولي بنسبة ٣٦,٠٠، وجاءت في المرتبة الثانية العمال والحرفيين بنسبة ٢٦,٠٠%، والمرتبة الثالثة هم الحاصلون علي مؤهل ولا يعملون بالنسبة لأفراد العينة من الريف فحين احتلت المرتبة الأولي أيضاً العاطلين نسبة ٥٨,٠٠% واحتلت المرتبة الثانية ايضاً العمال الحرفيين بنسبة ٢٢,٠٠% و الحاصلون علي مؤهل ولا يعملون بالنسبة لأفراد العينة من الحضر بنسبة ٢٨,٠٠% هم من يرتكبون جريمة السرقة بالإكراه .

جدول (٢)

طبقاً لرأي العينة عن الحالة الاجتماعية لمرتكبي جريمة السرقة بالإكراه :

الحالة الاجتماعية	الحضر		الريف		ملاحظات
	تكرار	الجملة%	تكرار	الجملة%	
متزوج	٢٣	%٤٦,٠٠	٢٢	%٤٤,٠٠	كا٢= ٢١,١٨٨ د.ح=٤ دالَّة عند مستوى ٠,٠١
مطلق	١٩	%٣٨,٠٠	١٦	%٣٢,٠٠	
أرمل	٢١	%٤٢,٠٠	٩	%١٨,٠٠	
أعزب	٣٣	%٦٦,٠٠	٤٠	%٨٠,٠٠	
كل ما سبق	٤	%٨,٠٠	١٣	%٢٦,٠٠	
الجملة	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق اتضح وجود فروق جوهرية ذات دلالة معنوية بين الحضر والريف من أفراد عينة الدِّراسة فيما يتعلق برأيهم عن الحالة الاجتماعية لمرتكبي جريمة السرقة بالإكراه فتحتل المرتبة الأولي من الأعزب بنسبة ٦٦,٠٠% من أفراد العينة للحضر ونسبة ٨٠,٠٠% من جملة أفراد العينة من الريف، وتأتي في المرتبة الثانية المتزوج بنسبة ٤٦,٠٠% من جملة الحضر من أفراد العينة وبنسبة ٤٤,٠٠% من جملة الريف من أفراد العينة .

وبعد التطبيق الميداني تم التواصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

هدفت الدِّراسة إلى رصد وتحليل جريمة السرقة بالإكراه بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وتحديد دور الأمن في مواجهة هذه الجرائم والسيطرة عليها ، وذلك من خلال التعرف علي ماهية السرقة وأنماطها، ورصد التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري عقب ثوره ٢٥ يناير والتي أدت إلى ارتفاع معدلات جريمة السرقة حيث جاءت أبرز النتائج كالآتى :

- أن هناك تطوراً في جرائم السلب باستخدام العنف البدني والسرقة باستخدام السلاح الناري والسرقة باستخدام سلاح أبيض من إجمالي الجنايات حيث تكشف البيانات الإحصائية أن نسبة تلك الجرائم كانت في ارتفاع متزايد .
- أكدت بعض الدِّراسات في علم الإجرام أن السرقات بالإكراه غالباً ما تقع بين النصف الثاني من العام أي خلال الفترة من شهر يوليو و أغسطس وسبتمبر، وتقل الذروة خلال الأعياد والعطل الرسمية والاحتفالات عندما يكون لدي الناس إمكانية مالية

كبيرة

- أن هناك علاقة إيجابية بين الجرائم بشكل عام والمستوي التعليمي فكلما ارتفع المستوي التعليمي انخفضت نسبة الجرائم على مستويتها المختلفة أو العكس صحيح
- أن هناك علاقة إيجابية بين البطالة وجرائم السرقة بالإكراه حيث المعالجات الإحصائية أن أعلي نسبة لهم مصدر للدخل حيث تؤدي البطالة إلى اكتساب العاطل عدداً من الخصائص السلبية التي أهمها اللامبالاة ، والنظر العدائية للمجتمع ولأفراده وجماعاته أو لنفسة مما يجعله أكثر عرضة لارتكاب الجرائم.

وترجح الباحثة تلك النتائج على تأكيد العلاقة القوية بين الجريمة ومتغير العمر والتي تشير إلى احتمال التورط في الجريمة ينخفض مع تقدم العمر. وقد قدمت العديد من التقارير الاحصائية والبحوث الميدانية في هذا المجال أدلة كثيرة علي علاقة العمر بالجريمة إذا تشير الي أن الفئات العمرية الشابة تتورط في سلوكيات مخالفة للقانون بصورة متكررة اكبر من الفئات العمرية الاكبر سنا، حيث ترى الباحثة أن هناك ربطآ بين فئات العمر والتورط في مواقف حياتية إجرامية.

التوصيات :

١- تطبيق القانون بصارمة على كل من مخالف ، ومرتكب إحدى الجرائم التى تمس نفس الإنسان الذى كرمه الله خاصة جريمة السرقة بالإكراه لتحقيق العدالة .

٢- المتابعة المستمرة لكل مرتكب الجرائم من خلال سجلات الداخلية ومصلحة السجون والاستدعاء لهم من حين لآخر للتذكرة بعدم ارتكاب الجرائم .

٣- تدعيم رجال الشرطة بالأدلاء بأماكن وأسماء المتهمين الهاربين من العقوبات فى مثل هذه الجرائم من خلال المواطنين .

٤- ضرورة التوعية اللازمة لدور التنشئة الإجتماعية ودور الأسرة لإنشاء جيل جديد يساهم فى القضاء على الجريمة والنهوض بالمجتمع .

٥- الاهتمام بالتوعية المناسبة لكل فئة بالمؤسسات التربوية التعليمية مثل المدارس والجامعات للحد من ارتكاب مثل هذه الجرائم ومدى عقوبتها وضررها على المجتمع وإحساسهم بالمسئولية تجاه وطنهم .

المراجع

المراجع العربية:

١- آمال برهان فلمبان (٢٠١٥) : جريمة السرقة من منظور اجتماعي، قانوني، ووقائي: دِراسة كيفية لجريمة السرقة، مجلة كلية التربية – القسم الأدبي، كلية التربية، جامعة عين شمس، مج ٢١، ع ٣، القاهرة.

٢- اللواء أحمد حلمي (٢٠١٣): تقرير مصلحة الأمن العام، الأهرام اليوم، ٢٠١٣/٦/٤، العدد ٤٦٢٠١لعام ٢٠١٣.

٣- أحمد فؤاد رسلان(١٩٨٦) : نظرية الصراع الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٤- أحمد محمد صابر (٢٠٢١): التحديات السياسية والاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على تنمية المجتمع المصري، رسالة ماجيستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب ، قسم الاجتماع.

٥- أمين جابر الشديفات و منصور عبد الرحمن الرشيدي (٢٠١٦): العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مج٤٣، ملحق ٥.

٦- الحبيب أستاتي زين الدين (٢٠١٧): الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان : في الحاجة إلي تنوع المقارات التفسيرية ، مجلة عمران ، ع٦/٢٢ ، المغرب.

٧- جمال عبد الرحمن محمد(٢٠٢٠): العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ثورة الخامس والعشرين من يناير، رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، كلية الآداب، علم الاجتماع

٨- خالد فرج الجابري (١٩٩٧) : دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الأمن الاجتماعي ، بحث في الندوة الفكرية ، الرياض. ص٤٢.

٩- سامية محمد جابر(١٩٩٧): القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، مصر.

١٠- سمير نعيم أحمد (٢٠١٣) : الدِّراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مكتبة جامعة

عين شمس، القاهرة.

١١- شيماء الهادي محمود هلال (٢٠٢١) : معالجة صحيفتي الأهرام والمصري اليوم الالكترونية لأداء رجال الشرطة في أثناء ثورة ٢٥ يناير، مجلة بحوث التربية النوعية، عدد(٦٢)، جامعة المنصورة.

١٢- عبد المنعم المشاط (١٩٩٧) : ماهر خليفة "تحليل وحل الصراعات : الإطار النظري"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة.

١٣- عبد العزيز السالم وخالد عبدالرحمن(٢٠٠٠)، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، بدون دار نشر، ط١، الرياض،ص١٣.

١٤- فتحي عبد الله سالم (٢٠٢١) : دور وسائل الضبط الاجتماعي للحد من الجريمة ، جامعة الزنتان ، كلية التربية ، ع١٢.

١٥- فتحية عبد الغني الجميلي (٢٠٠١) : الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة ، عمان ، المكتبة الوطنية.

١٦- فاطمة على مراد (٢٠٢٠) : دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، عدد ٢٠، تونس

١٧- محمد بن عوده(٢٠١٧) : مطبوعة مقياس النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاجتماعية.

١٨- هيام موسى مصطفي التاج (٢٠١٧): العوامل التي دفعت الأشخاص المعوقين في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لارتكاب سلوكياتهم من وجهة نظرهم في ضوء بعض المتغيرات المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية التربية، مج ٤١، ع ١، الإمارات.

المراجع الأجنبية:

19-Atten borough.F.l(en. And trans) the laws of the Earliest English kings, Cambridge cambridg university English press Reprint March 2016. The law book exchang. L td

20-Akers, R.L. and C.S. Sellers. (2004). Criminological Theories:

Introduction, Evaluation, and Application (4th ed.). Los Angeles: Roxbury Publishing
21- Agnew, Robert (2014). "General Strain Theory". Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice. pp. 1892–1900.
22- Agnew, Robert (2001). "Building on the Foundation of General Strain Theory: Specifying the Types of Strain Most Likely to Lead to Crime and Delinquency". Journal of Research in Crime and Delinquency. 38 (4): 319–361.
23- Blumstein, A., & Wallman, J. (Eds.). (2006). The crime drop in America (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.
24- Barkan, S. E. (2012). Criminology: A sociological understanding (5th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
25- BARON(2006). Street youth, strain theory, and crime. Journal of Criminal Justice.p 209-223.
26- Britannica, T. Editors of Encyclopaedia (2020, February 24). Revolution. Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/topic/revolution-politics- Carter, Floyd J. vs U.S." June 12, 2000. Archived from the original on September , 2006. Retrieved 2008-05-04.
27- Cohen, Albert K, ang Short , James f. jr Research in Delinquent Subcultures, The Journal of Social Issues . vol.14.no3 ,pp20-37.
28- Giulia Margagliotti, Timothy Bolle Quentin Rossy Worldwide analysis of crimes by the traces of their online media coverage: The case of jewellery store robberies, Digital Investigation, Volume 31December 2019Article 200889
29- "International Encyclopedia of the Social Sciences" ,(Later refferd to as Iess) Edited by David l.Sills(2001), The Macmillan company and the free press , vol.3, pp220-242.
30- --LaFave, Wayne. 2003. Substantive Criminal Law. 2d ed. St. Paul, Minn.: West Group. Robbery - Property, Victim, Force, and Taking - JRank Articles https://law.jrank.org/pages/9897/Robbery.html#ixzz6rB6K4d9K
31- --Merriam-Webster. (n.d.). Crime. In Merriam-Webster.com dictionary. Retrieved April 10, 2021, from https://www.merriam-webster.com/dictionary/crime- Messner, S. F., Deane, G., & Beaulieu, M. (2002). A log-multiplicative association model for

allocating homicides with unknown victim-offender relationships. Criminology, 40, 457–479.
32- Merton, Robert. ,(1938) Social Structure and Anomie " American sociological Review. 3(5):p672-682
33- M. J. Lynch et al., Defining Crime © Michael J. Lynch, Paul B. Stretesky, and Michael A. Long 2015
34- Nils Böckler, Thorsten Seeger, Wilhelm Heitmeyer (2011), School Shooting: A Double Loss of Control, Control of Violence, (261-294.(
35- Petter Gottschalk(2015). Social Conflict Theory and White-collar Criminals. Pakistan Journal of Criminology Vol. 7 (1) pp 1 -15
36- Rosoff, S. M., Pontell, H. N., & Tillman, R. (2010). Profit without honor: White collar crime and the looting of America (5th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
37- robbery. (n.d.) Farlex Financial Dictionary. (2009). Retrieved April 10 2021 from https://financial-dictionary.thefreedictionary.com/Robbery- Stephen, J. (2014). DEFINITION OF CRIME IN GENERAL. In A General View of the Criminal Law of England (Cambridge Library Collection - British and Irish History, 19th Century, pp. 75-97). Cambridge: Cambridge University Press. doi:10.1017/CBO9781139794886.004
38- Sutherland, E. H. (2005). White collar crime. New York, NY: Holt, Rinehart, and Winston.
39- --The New Fontana Dictionary of Modern ThoughtThird Edition (1999), Allan Bullock and Stephen Trombley, Eds. pp. 754–46.
40- ZviBekerman, Michalinos Zembylas, Engaging with religious (2017)epistemologies in the classroom: Implications for civic education, Research.